اختيار جنس الجنين دراسة فقهية

د/خالد بن عيد الجريسي

الأستاذ المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى

kajresy@uqu.edu.sa

(Umm Al-Qura University)

المقدمة

الحمد لله الحكيم الرزاق، العليم الوهاب، الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وجعل التناسل طريقة لبقاء البشر إلي يوم الدين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنه منذ غابر القرون والناس يحتفلون بالمولود المنتظر ويبتهجون بجنسه بتباين رغباتهم، ونحن نذكر هذا نستحضر تلك الموءودة التي دفنت وهي على قيد الحياة، وذلك الرجل الذي بشر بأن زوجته ولدت أنثي فظل وجهه مسودا وهو كظيم.

ونحن اليوم أمام نوع جديد من العناية بجنس المولود المنتظر، وأمام تقنيات بلغت مرحلة التدخل بزرع بذرة تنجب ذكراً بإذن الله، أو تنجب أنثى، وحققت نجاحات بنسب عالية، فهرع الناس إلى مراكز الإخصاب الصناعي رغبة في الإنجاب وبجنس محدد حسب رغبة الوالدين، من هنا أردت المشاركة في الكتابة ببيان حكم هذا الاختيار، فجاء هذا البحث بعوان" اختيار جنس الجنين دراسة فقهية.

أهمية البحث وسبب اختياره:

للكتابة في اختيار جنس الجنين عدد من الأسباب توضح أهمية الموضوع؛ وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

أولاً: إن اختيار جنس الجنين رغبة ملحة لدى عدد من الناس وليس أمرا نادرا فكانت الكتابة في حكم هذا الاختيار ملحة.

ثانياً:ازدياد المراكز الطبية في العالم الإسلامي، والتي تجري العلمليات الخاصة باختيار جنس الجنين .

ثالثاً: ما يتعلق بالأرحام له مساس بالغيبيات، فكان الحديث عن علاقة الاختيار بعلم الغيب أمراً ضرورياً.

أهداف البحث:

أولاً: بيان حكم اختيار جنس الجنين لعامة المسلمين ، وللأطباء على وجه الخصوص.

ثانياً:تجلية ماقد يظنه بعض الناس من معارضة الاختيار لجنس الجنين مع مشيئة الله وقدرته.

ثالثاً: عرض طرق اختيار جنس الجنين على الميزان الفقهي المعتمد على الأدلة الشرعية.

مشكلة الدراسة وسؤال البحث:

لما كان موضوع البحث متعلقاً باختيار جنس الجنين، وما يصاحبه من كشف للعورات، ومخاطر قد تؤدي لاختلاط الأنساب، كان إجراء هذه العمليات موجباً للاحتياط الفقهي ، وهذا الاحتياط يقابله نظر مصلحي في رغبة الوالدين بجنس معين من الأولاد، فجاء البحث مجيباً عن سؤال الموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة على اختيار جنس الجنين، كما أنه يجيب عن سؤال آخر متعلق بعلاقة اختيار جنس الجنين باختصاص علم الله لما في الأرحام.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات عن الحكم اختيار جنس الجنين ، حيث ناقش المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي هذا الموضوع في دورته التاسعة عشرة، وقدمت فيه العديد من الأبحاث التي استفدت منها كما هو مبين في حواشي البحث، وللدكتور عبد الرشيد قاسم رسالة مطبوعة بعنوان "**اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية**". والبحث يأتي في وقت اختلفت فيه التقنيات عما مضى واختلفت

نتائج العمليات عن الزمن السابق فاحتاج الاجتهاد إلى إعادة نظر لاختلاف المعطيات، ومن الله نستمد العون والسداد.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته مكونة من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على: أهمية البحث وسبب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلة البحث وسؤال الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه وإجراءاته.

وقد جاءت المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مشيئة الله تعالى واختيار جنس الجنين.

المبحث الثاني: طرق اختيار جنس الجنين.

المبحث الثالث: حكم اختيار جنس الجنين.

الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث: سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي التحليلي ، وذلك بوصف المسألة محل البحث وطرق اختيار جنس الجنين، ومن ثم قمت باستقراء كلام الفقهاء في مادة البحث و تحليلها والتعليق عليها واختيار الراجح من أقوالهم رحمهم الله.

وأما إجراءات البحث فهي كالتالي:

أولًا: وضعت عنوانا مناسباً للمبحث الذي أدرس فيه المسألة المتعلقة بموضوع البحث.

ثانيًا: ذكرت أقوال الفقهاء في المسألة مع نسبة كل قول لقائله ؛ مع العناية بذكر مورد الإجماع وسبب الخلاف في المسألة الفقهية.

ثالثاً: ذكرت أدلة كل قول من الأقوال الفقهية الواردة في البحث، ودونت مناقشة الفقهاء للأدلة الواردة في المسألة الفقهية، ثم قمت باختيار ما أراه راجحاً بحسب ماظهر لي من الأدلة.

ثالثًا: عزوت الآيات لموضعها من المصحف مبينًا السورة ورقم الآية.

رابعًا: خرجت الأحاديث في حاشية البحث مقتصرًا في التخريج على الصحيحين إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما، فإن كان في غيرهما اكتفيت بمن رواه من أصحاب الكتب الستة إذا كان الحديث مخرجًا عندهم وإلا فإني أخرجه من كتب السنة الأخرى، وذكرت حكم أهل الشأن على الحديث صحة أو ضعفًا.

خامسًا: وثقت النقل عن العلماء من كتبهم، وبينت الغريب من الألفاظ الواردة في البحث.

والله أسأل أن يبارك ويتقبل.

المبحث الأول

مشيئة الله تعالى و اختيار جنس الجنين

من المتقرر في عقيدة كل مسلم أن هبة جنس الجنين مما لا يمكن أن يحصل إلا بأمر لله تعالى وحده، فالله تعالى يهب لمن يشاء إناثًا، ويهب لمن يشاء الذكور، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [الشورى:49].

فدلت الآية على أن الله تعالى يختار جنس المولود فيهب لمن يشاء الإناث، ويهب لمن يشاء الذكور، ويرزق من يشاء ذكرانًا وإناثًا في بطن واحد، ويجعل من يشاء عقيمًا.

ومع محاولات الأطباء اليوم تهيئة أسباب اختيار جنس الجنسين بالطرق

والوسائل الحديثة، وظهور النتائج التي تدل على النجاح الكبير، والذي وصل في بعض الطرق إلى 99% [1]، يستشكل بعض الناس هذه النتائج الطبية ويظن أن فيها تعارضًا مع الآية السابقة.

وقبل دفع الإشكال لابد أن نستيقن أنه لا يمكن أن يتعارض نص قطعي الدلالة مع أمر حسي ثابت فإما أن يكون المعارض غير ثابت أو أننا لم نفهم دلالة النص الشرعي[2].

وقد أجاب العلماء رحمهم الله عن هذا التوهم بأمور:

الأول: أن أخذ العبد بالأسباب التي جعلها الله تعالى وسيلة لإدراك مسبباتها سواء أكان ذلك في تحديد جنس الجنين أم في غيره لا يتضمن منازعة لله تعالى في خلقه ومشيئته وتصويره. وذلك أن كل ما يكون من العبد لا يخرج عن تقدير الله ومشيئته وخلقه كما قال تعالى: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء اللّهُ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾[الإنسان:30] ، وكما قال تعالى: ﴿**اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**﴾[الزمر:62]، والإيمان بهذا لا يلغي مشيئة العبد وعمله كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة، فالنصوص دالة على إثبات مشيئة العباد وفعلهم[3].

وبهذا يتبين أن العمل على تحديد جنس الجنين لا يتضمن منازعة للرب جل جلاله في مشيئته وخلقه وتصويره. ويوضح هذا ويجليه أن الأسباب لا تستقل

(1) ينظر: موقع د. نجيب ليوس،http://www.layyous.Com .

(2) ينظر: مفتاح دار السعادة (1/ 258)، اختيار جنس الجنين، عبدالرشيد قاسم (35).

(3) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية 393/8, 459.

بالتأثير، بل هي مفتقرة لأمر الله تعالى، فتأثيره يكون بتقدير الله تعالى، فلوشاء لسلبها قواها فلم تؤثر شيئًا[1].(وليس شيء من الأسباب مستقلاً بالفعل، بل هو محتاج إلى أسباب أخر تعاونه، وإلى دفع موانع تعارضه ولا تستقل إلا مشيئة الله تعالى، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاء الله كان وإن لم يشأ العباد وما لم يشأ لم يكن ولو شاء العباد) [2].

ولذلك إذا تمت معالجة العقيم، فأصبح قادرًا على الإنجاب فإنه ليس في ذلك منازعة لإرادة الله ومشيئته [3]

ثانيا: أن هذا التمكن الطبي من اختيار جنس الجنين لا يمكن علميًا أن يتحكم ١٠٠٪ في توجيه الخلايا المنوية الحاملة (x) أو (y) ليلتحق بالبويضة فالمشيئة الأخيرة لله وحده [4].

ثالثا: أن من الناس من لا يحمل الخلايا المنوية المذكرة أو المؤنثة، وهذا لا يمكن أن يكون له اختيار[5].

مما تقدم يظهر بجلاء أن التعليق على المشيئة لا ينافي التعليق على السبب كما قال ابن القيم رحمه الله: "فإن الشبه من السبق، والأذكار والإناث من العلو، وتعليقه على المشيئة لا ينافي تعليقه على السبب، كما أن الشقاوة والسعادة والرزق معلقات بالمشيئة وحاصلة بالسبب"[6].

(1) فتح الباري ٦٠/١٠

(2) درء تعارض العقل والنقل 263/5.

(3) قضايا طبية معاصرة (302/2).

(4) ينظر: رؤية إسلامية لبعض القضايا الطبية لعبد الله با سلامة (٢٢).

(5)ينظر: اختيار جنس الجنين، قاسم (٣٧).

(6) الطرق الحكمية (261).

المبحث الثاني

طرق اختيار جنس الجنين

عبر العصور ظل أمر جنس المولود المنتظر هو شغل الوالدين الشاغل لاعتبارات خاصة بعضها تحكمها الطبيعة والفطرة البشرية، أو الاعتقادات المتوارثة المرتكزة على الاحتياجات الإنسانية، وبعضها تحكمه الاحتياجات الطبية التي تفرضها كثير من الأمراض المرتبطة بالجين الذكري على حدة أو الجين الأنثوي.

فمنذ الثمانينات والأبحاث جارية في موضوع اختيار جنس المولود والقاعدة العلمية الرئيسة المتعارف عليها بأن جنس المولود يحدد بنوع الكروموسوم الذي يحمله الحيوان المنوي إما أنثويًا (X- chromosome) أو ذكريًا (chromosome -Y) في حين أن بويضة الأنثى لا تحمل إلا (X-chromosome) أي الكروموسوم الأنثوي.

فإذا كان الالتقاء بين حيوان منوي يحمل الكروموسوم الأنثوي مع البويضة (X-X) كان نتيجة التلقيح أنثي، وإذا كان الالتقاء بين حيوان منوي يحمل الكروموسوم الذكري (X-Y) مع البويضة كان الناتج ذكرًا.

هذه القاعدة كانت المحور الذي تدور حوله جميع هذه الأبحاث.

على هذه القاعدة أيضًا اعتمد الإغريق والفراعنة دون علم لهم بالأساس العلمي، فمن تاريخ الشعوب نجد أن الإغريق سعوا لتحديد جنس المولود اعتمادًا على قناعتهم بأن الأجنة الذكور مختزنة بالجهة اليمنى للرجل، في حين تحتل الأجنة الإناث الجهة اليسرى، وبناءً على هذا الاعتقاد السائد كان الرجل الإغريقي يربط على خصيته اليسرى لمنع تكون الإناث خلال الجماع.

أما الرجل الهندي فقد كان يحكم قبضته على الخصية اليسرى أثناء الجماع لنفس السبب، في حين استأصل الفرنسي الخصية اليسرى لمنع تكون الإناث على وجه الإطلاق.

من ناحية أخرى واعتمادًا على اعتقادات شعبية متوارثة كذلك اعتقد الشعب التايوني بأن زواج الرجل البدين من السيدة النحيفة لإنجاب الإناث والعكس صحيح.

كما افترضوا أن أكل المتبلات واللحوم والأسماك المملحة والحامضة وخصيتي الحيوان يساعد على إنجاب الذكور [1].

وقد تناقل الناس طرقًا عديدة أخرى ونظريات مختلفة لا تصدقها تجربة ولا تثبتها براهين. فلا تستحق الوقوف عندها ؛ لأن كثيرًا منها قد اندثر وطواه كر الزمان [2]، ولاسيما مع ما يشهده العالم اليوم من ثورة علمية في العلوم الطبية عموما وعلم الهندسة الوراثية خصوصا.

لذلك سأتطرق في هذا المطلب إلى الطرق التي لها حضور في حياة الناس فقط.

الطريقة الأولى: النظام الغذائي:

ورد في بعض الأبحاث أن لتغذية المرأة تأثيرًا في عملية تحديد جنس المولود؛ وقد شرحت تلك الأبحاث كيفية التأثير التي تتلخص في أن بعض الأغذية تؤدي إلى إحداث تهيئة من طريق زيادة نسب مواد في الرحم وخفض نسب مواد

(1) ينظر: موقع د. نجيب ليوس، http://www.layyous.com

(2) ينظر: كيف تختار جنس مولودك للدكتور لاندروم والدكتور دافيد ص57- 73، هل تستطيع اختيار جنس مولودك للدكتور خالد بكر ص 8.

أخرى ينتج عنها التلقيح بالجنس المطلوب.

ولحصول ذلك كله برنامج غذائي مقترح تستمر عليه المرأة لمدة لا تقل عن شهرين [1].

وإليك هذا الجدول الذي يبين نوعية الأغذية:

للرغبة بإنجاب أنثى		للرغبة بإنجاب ذكر	
الكالسيوم	**المغنيسيوم**	**البوتاسيوم**	**الصوديوم**
الحليب ومشتقاته (الزبادي) اللبنة الجبنة بأنواعها. الخبز المصنوع من القمح الأبيض بدون ملح وخميرة. الحبوب مثل اللوز, البندق, عباد الشمس, السمسم. سمك السلمون والسردين والمحار.	خبز النخالة ورقائق النخالة. اللوز, الكازو, الفول السوداني بدون ملح, حبوب الصويا, البطاطا بكميات قليلة. الحليب ومشتقاته	رقائق الذرة. مثل (الكورن فليكس). الفواكه الطازجة وأهمها الموز, والمشمش, والجريب فروت, البطيخ, النكتارين, عصير البرتقال والاجاص والكرز و الفواكه المجففة). الخضروات الطازجة مثل(الفاصوليا الخضراء, القرنبيط, الزهرة, الذرة, البازلاء, البطاطا, البطاطا الحلوة, البندورة سواء عصير	ملح الطعام.

(1) كيف تختار جنس مولودك للدكتور لاندروم والدكتور دافيد ص ١٤٢- 147، هل تستطيع اختيار جنس مولودك للدكتور خالد بكر ص47-59.

الخضروات وخاصة الورقية منها (الخس, الجرجير, البقدونس, الكزبرة الخضراء, الملوخية, البامية, الجزر, الثوم). الحمص – الطحينية. الزبدة بدون ملح.		أم ثمار أم معجون). الدجاج بدون الجلد وخاصة الصدر, الديك الرومي. الحبوب المجففة. البقول وخاصة العدس والفاصوليا البيضاء المجففة السكر والجيلي والبشار مارجرين الزبدة النباتية المربى الأرز. الخبز الأبيض واللحوم والأسماك	
كل أنواع الفاكهة ماعدا الموز والبرتقال والكرز والمشمش والخوخ. البندورة المطبوخة. العسل القهوة كميات محدودة من اللحوم والأسماك بمقدار 125غم/ يومياً. الامتناع عن المقالي والبشار والشوكولاتة		القهوة الامتناع عن الخبز الأسمر ويسمح ببيضتين في الأسبوع.	

والحلويات والسبانخ.	

الطريقة الثانية: استعمال الغسول الكيميائي المناسب:

هذه الطريقة تتلخص في أنه بات معروفًا أن الوسط الحامضي أكثر ملاءمة للحيوان المنوي الأنثوي، والوسط القاعدي يناسب الحيوان المنوي الذكري. لذلك يستعمل بعض النساء دش مهبلي حامضي أو قاعدي لتهيئة الرحم بالوسط الكيمائي المناسب للجنس المرغوب فيه [1].

الطريقة الثالثة: توقيت الجماع:

تعتمد هذه الطريقة على معرفة اختلاف الخصائص الخلقية للحيوانات المنوية الذكرية عن الأنثوية. فقد كشفت الأبحاث أن الحيوان المنوي الذكري خفيف الوزن، سريع الحركة، يعيش زمنًا قصيرًا، في حين أن الحيوان المنوي الأنثوي ثقيل الوزن، بطيء الحركة، يعيش زمنًا أطول من الذكري. وبناءً على ذلك يمكن التدخل لتهيئة التوقيت المناسب للجماع ؛ الذي يرشح حصول الجنس المأمول.

فمثلا إذا حدث الجماع مباشرة بعد حدوث الإباضة فإن الكفة ترجح للذكورة، والعكس صحيح. وقد ترتفع نسبة النجاح بالحصول على الجنس المطلوب إذا ضمت الوسائل المتقدمة إلى التوقيت الدقيق للإباضة والوقاع[2].

وهذه الطريقة وكذلك سابقتيها فرص نجاحها قليلة قد لا تعدو 5٪ [3].

(1) كيف تختار جنس مولودك للدكتور لاندروم والدكتور دافيد ص ٢٢٢- 224.

(2) كيف تختار جنس مولودك للدكتور لاندروم والدكتور دافيد ص ٢٢٢-٢٢٩، تعرفي على هروموناتك وجنس مولودك ص 74-75.

(3) ينظر: موقع د. نجيب ليوس، http://www.layyous.com

الطريقة الرابعة: الجدول الصيني:

كان البرنامج الصيني من أولى المحاولات الساعية للتدخل في جنس المولود، حيث قدمه الصينيون قبل ما يتجاوز ٧٠٠ عام. عندما عكف علماء الفلك القدامى لديهم لإيجاد علاقات فلكية خاصة بين عمر الجنين وعمر الأم وربطها بعوامل خمس هي الماء، الأرض، الخشب، النار والمعدن. وينطلق مبدأ عمله بتحويل عمر المرأة إلى شكله الخاص على الجدول الصيني والذي يحول جدول العمر إلى الخمس عوامل سابقة الذكر وبذلك يمثل عمر الأم عامل معين كما يمثل عمر جنينها عامل آخر وبعد ذلك نبدأ بالبحث عن العلاقة، وكل عامل من هذه العوامل تمثل إما(Yin)أي أنثى أو (Yang)أي ذكر. وهي طريقة معقدة جداً.

مما سبق نجد أنها عبارة عن فرضيات فلكية وضعها علماء الصين، أي لا يمكن التعويل عليها أو الركون إليها لأنها لا ترتكز على أساس علمي يعتمد عليه[1].

الطريقة الخامسة: اختيار جنس الجنين قبل التلقيح بطريقة فصل الحيوانات المنوية.

وهذه الطريقة تعمل في المملكة وفي غيرها، ولهذه الطريقة أكثر من وسيلة، والجامع بين جميع هذه الوسائل أنها تعتمد على فصل الحيوانات المذكرة عن الحيوانات المنوية المؤنثة، ومن ثم يُختار الحيوان المنوي المرغوب فيه فيحقن في رحم الأم بعد وقت التبويض او قبله بقليل، وهذه الطريقة تصل نسبة نجاحها إلى ٩٠٪ [2].

الطريقة السادسة: اختيار جنس الجنين بعد التلقيح.

(1) ينظر: المصدر السابق.

(2) ينظر: تحديد جنس الجنين، با سلامة (5)، اختيار جنس الجنين، د. محمد البار(4).

تتم هذه العملية عادة عند الإنجاب عن طريق طفل الأنابيب، حيث يتم في المختبر بعد التلقيح في الأنبوبة فحص الجنين فإن كان مناسبًا وضع في رحم المرأة وإلا فإنه يلقى ويوضع غيره، وهي طريقة متبعة الآن في كثير من المعامل في العالم، ونسبة نجاحها تصل إلى ٩٩٪ [1].

المبحث الثالث

حكم اختيار جنس الجنين

مما تقدم في المبحث السابق يتضح أن لاختيار جنس الجنين عدة طرق، ومن هذه الطرق ما تكاد تتفق كلمة الباحثين على جوازه، وهي الطرق التي لا يحصل فيها تدخل طبي وإنما هي معتمدة على الغذاء أو الغسول المهبلي أو توقيت الجماع[2].

ومنها أيضًا مالا يرتاب عالم بالشرع أنها لا تجوز لما اشتملت عليه من اعتقاد جاهلي، وعمل المنجمين والعرافين الذين يدعون علم الغيب. أعني بذلك الجدول الصيني.

وفي هذه الطريقة جعل ما ليس سببًا في الشرع ولا في القدر سيا[3]، كما أنها ليست من محل البحث هي والطريقة التي تعتمد على الإجهاض الانتقائي، والذي

(1) ينظر: تحديد جنس الجنين، با سلامة (6)، اختيار جنس الجنين، د. محمد البار(6).
(2) ينظر: تحديد جنس الجنين، عبدالناصر أبو البصل (١٣)، رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (25)
(3) ينظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، خالد المصلح (27)، فتوى اللجنة الدائمة رقم 21820في تاريخ 1422/١/٢٢ هـ.

للأسف هو أكثر أسباب الإجهاض في العالم [1]، بل إن هذا النوع ألصق باختيار جنس الجنين عن طريق الوَد كما كان يفعله أهل الجاهلية.

ومن هنا يمكن للباحث القول بأن الخلاف ينحصر في الطرق التي تعتمد على التدخل الطبي لعملها دون أن يكون هنالك إجهاض كما تقدم.

وقد اختلف الفقهاء في حكم اختيار جنس الجنين بالطرق الطبية على قولين:

القول الأول: جواز تحديد جنس الجنين [2]. ومن أبرز الفقهاء القائلين بهذا الشيخ عبد الله البسام، والشيخ مصطفى الزرقا، والدكتور يوسف القرضاوي، والشيخ عبدالله بن بية, والشيخ نصر فريد[3]، والدكتور علي جمعة[4]، والدكتور ناصر الميمان[5]، والدكتور خالد المصلح[6]، والدكتور محمد النجيمي[7].

(1) أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي (٢٣١).وقد نقل الدكتور خالد المصلح عن الجمعية الطبية الهندية أنه يجري سنويا أكثر من عشرة ملايين إجهاض أغلبها من أجل التخلص من الجنين الأنثى. ينظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (٢٠).

(2) ينظر: المسائل الطبية المستجدة 228/1، اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية ص 68 - 72 ثبت أعمال الندوة الأولى للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية سنة ١٩٨٣م، ص 37-44، 94، 349.
www.emro.who.int/ahsn/Presentations/Day3/DrHelali.ppt

(3) ينظر: اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية ص 69 – 72 المسائل الطبية المستجدة 228/1 ، ثبت أعمال الندوة الأولى للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت سنة 1983م، ص (37 -44، 94 ، 394).
www.emro.who.int/ahsn/Presentations/Day3/DrHelali.ppt

(4) البيان لما يشغل الأذهان ص 763

(5) ينظر: حكم اختيار جنس الجنين, ناصر الميمان (38).

(6) ينظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (30).

(7) ينظر: تحديد جنس الجنين محمد النجيمي (23).

وقد قال بهذا مجلس الإفتاء بالأردن [1]، ولجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية [2] وهؤلاء المجيزون جعلوا ضوابط للجواز؛ من أبرزها[3]:

الأول: ألا تكون عملية تحديد جنس الجنين قانونًا ملزمًا، وسياسة عامة. وقصر الجواز على تحقيق الرغبات الخاصة للأزواج في اختيار جنس الجنين.

الثاني: قصر عملية تحديد جنس الجنين بما إذا دعت إليه الحاجة، أما في حال عدمها فترك الأمر على طبيعته دون تدخل هو المسلك القويم.

الثالث: اتخاذ الضمانات اللازمة والتدابير الصارمة لمنع أي احتمال لاختلاط المياه.

الرابع: التأكيد على حفظ العورات وصيانتها من الهتك.

الخامس: أن يكون ذلك برضا الزوجين جميعًا.

الخامس: أن يعتقد أن ما يفعله هو مجرد تعاطى للأسباب، وأن الأمر بيد الله.

القول الثاني: أن العمل على تحديد جنس الجنين لا يجوز.

ومن أبرز من قال بذلك الدكتور محمد النتشة[4]، والشيخ عبدالرحمن عبدالخالق [5] والدكتور عبد الناصر أبو البصل [1]، وبعض الباحثين نسب هذا

(1) www.emro.who.int/ahsn/Presentations/Day3/DrHelali.ppt

(2) اختيار جنسي الجنين دراسة فقهية طبية ص72.

(3) ينظر: دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة 880/2, رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (21) حكم اختيار جنس الجنين, ناصر الميمان (40).

(4) المسائل الطبية المستجدة 234/1، 232.

(5) ينظر: اختيار جنس الجنين، قاسم (68).

القول للجنة الإفتاء الدائمة بالمملكة العربية السعودية، والذي يظهر لي أن في هذه النسبة نظراً[2].

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: أن الأصل في الأشياء الإباحة والحل حتى يقوم دليل المنع والحظر؛ في قول جمهور أهل العلم[3]؛ وليس لدي من قال بمنع العمل على تحديد جنس الجنين دليل يستند إليه. فيبقى الأصل محفوظًا مستصحبًا.

مناقشة الدليل: الأصل في الأشياء الإباحة أصل مسلم، لكنه لا ينطبق على مسالتنا هذه إذ الأصل في مسألة اختيار جنس الجنين هو المنع، وذلك أنها متعلقة بكشف العورات، والتدخل في النُطف والنسل[4].

وكذلك فإنه يقال: إن الأصل في الأشياء النافعة الحال، ومعرفة نفع هذه العمليات يحتاج الدراسة مفاسدها الطبية مقارنة بمصالحها ومن ثم يعرف هل هذا الفعل مما غلب نفعه أم لا[5]، وليس المرد لمعرفة النفع هو رغبة الزوجين.

الدليل الثاني: أن طلب جنس معين في الولد لا محظور فيه شرعا. فالله تعالى قد أقر بعض أنبيائه الذين سألوه في دعائهم أن يهب لهم ذكورا من الولد. فهذا نبي الله

---

(1) ينظر بحثه المقدم للمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة عشرة.

(2) وذلك أن جواب اللجنة الدائمة كان عن سؤال موجه لها عن الجدول الصيني، وتنظر الفتوى برقم 21820 في تاريخ 1422/1/22 هـ.

(3) ينظر: الفصول في الأصول للجصاص 252/3، نشر البنود شرح مراقي السعود ص ٢٠، المحصول في علم الأصول 97/6، شرح الكوكب المنير 1 /325. بل قال ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم 166/2: (وقد حكى بعضهم الإجماع عليه).

(4) ينظر: تحديد جنس الجنين، عبدالناصر أبو البصل (٢5).

(5) سيأتينا في البحث إنشاء الله بيان بعض مفاسد هذه العملية.

إبراهيم عليه الصلاة والسلام سأل الله تعالى أن يرزقه ولدا ذكرا صالح[1]، فأجابه الله تعالى. قال تعالى فيما قصه عن إبراهيم: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [2]. وكذلك نبي الله زكريا عليه الصلاة والسلام دعا ربه أن يهبه غلاما زكيا، فقال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[آل عمران:38]

ولو كان هذا الدعاء سؤالا لمحرم لكان محرما ولمنعه الله تعالى ولما أقره ؛ فإن الدعاء بالمحرم محرم[3].

فلما جاز الدعاء بطلب جنس معين في الولد، وهو سبب من الأسباب[4] التي درك بها المطالب – دل ذلك على أن الأصل جواز العمل على تحديد جنس الجنين بالأسباب المباحة ؛ لأن ما جاز سؤاله وطلبه جاز بذل السبب لتحصيله.

مناقشة الدليل:

القول بأن كل ما جاز الدعاء به جاز فعله والعكس قول مسلم من حيث العموم، لكن لا بد له من ضوابط تضبطه، فالولد طريقه الزواج ولا يمكن أن يطلب بالسفاح مثلاً، والمال طريقة العمل المشروع ولا يمكن أن يطلب بالطرق المحرمة،

(1) ينظر: التفسير الكبير للرازي 137/13.
(2) الصافات: ١٠٠-١٠١.
(3) تهذيب الفروق 294/4.
(4) الآداب الشرعية ٢/ 274.

فالدعاء بطلب شيء لا يعني حل جميع أسبابه[1].

الدليل الثالث: أن النبي ﷺ بين السبب الطبيعي الذي يوجب الإذكار أو الإيناث بإذن الله[2]. ففي صحيح الإمام مسلم من حديث ثوبان أن النبي صلى اله عليه وسلم أجاب اليهودي الذي سأله عن الولد. فقال ﷺ: (ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فَعَلا مَنِيُّ الرجل مَنِيَّ المرأة أذكرا بإذن الله. وإذا علا مني المرأة مني الرجل آنثا بإذن الله) [3].

وهذا يفيد أن الإذكار والإيناث في الجنين أمر يستند إلى سبب طبيعي معلوم. وليس في الحديث ما يشعر بأنه مما استأثر الله به. بل هو كسائر الأسباب الطبيعية التي متي قدر الخلق على إيجادها فقد أدركوا المقدمة التي يمكن أن يصلوا بها إلى النتيجة. وقد نوقش هذا الدليل من جهتين [4]:

الأولى: عدم صحة لفظ حديث ثوبان قال ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية: (وسمعت شيخنا رحمه الله يقول في صحة هذا اللفظ نظر. قلت: لأن المعروف المحفوظ في ذلك إنما هو تأثير سبق الماء في الشبه) [5].

وقال: (هذا الحديث تفرد به مسلم في صحيحه. وقد تكلم فيه بعضهم. وقال: الظاهر أن الحديث وَهِمَ فيه بعض الرواة، وإنما كان السؤال عن الشبه، وهو الذي

(1) ينظر: تحديد جنس الجنين، عبدالناصر أبو البصل (٢٥).

(2) ينظر شرح مشكل الآثار 89/7, فتح الباري 270/11.

(3) كتب الحيض، باب صفة من الرجل ومني المرأة، رقم (٣١٥).

(4) ذكر هذه المناقشة الدكتور خالد المصلح في بحثه رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (١٠).

(5) الطرق الحكمية ص ١٨٥. وقال في إعلام الموقعين 207/4: (فكان شيخنا يتوقف في كون هذا اللفظ محفوظًا).

سأله عنه عبد الله بن سلام في الحديث المتفق على صحته. فأجابه بسبق الماء[1]، فإن الشبه يكون للسابق، فلعل بعض الرواة انقلب عليه شبه الولد بالمرأة بكونه أنثي وشبهه بالوالد بكونه ذكرًا) [2].

وأجيب على هذا بأن (الحديث صحيح لا مطعن في سنده، ولا منافاة بينه وبين حديث عبدالله بن سلام. وليست الواقعة واحدة، بل هما قضيتان. ورواية كل منهما غير رواية الأخرى) [3].

الثانية: أن الإذكار والإيناث ليس له سبب طبيعي، بل هو مستند إلى مشيئة الخالق سبحانه. فقد رد الله تعالى ذلك إلى محض مشيئته [4]، فقال: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ۝ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾[الشورى:50].

والذي يظهر للباحث أنه لا أحد من العلماء ينكر ترتب الإذكار أو الإيناث على الأسباب القدرية والتي لا تنفذ إلا بالمشيئة الربانية، وإنما ما تقدم نقله هو رد

(1) يشير إلى ما رواه البخاري (٣٣٢٩) من حديث أنس رضي الله عنه قال بلغ عبد الله بن سلام مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه فقال إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي. وكان منها أنه قال: من أي شيء يترع الولد إلى أبيه؟ ومن أي شيء يترع إلى أخواله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وأما الشبه في الولد فإن الرجل إذا غشي المرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له. وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها).

(2) التبيان في أقسام القرآن163/2 – 164.

(3) التبيان في أقسام القرآن 165/2.

(4) الطرق الحكمية ص ١٨5.

على الطبائعيين ونحوهم ممن يذكرون أسبابًا غير صحيحة، فهم يناقشون في تعيين السبب لا في أصله. وليس في النصوص ما يدل على امتناع إدراك ذلك على البشر.

الدليل الرابع: قياس السعي في تحديد جنس الجنين على جواز العزل. ووجهه أن العزل سبب يبذله الإنسان لمنع الحمل وضبط حصوله يشابهه في المعنى ضبط جنس الجنين [1]

ويجاب عن هذا بأن القياس إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة وتشابه بيَّن بينهما[2] وليس هذا ظاهرًا بينهما، كما أن العزل اختلف أهل العلم في حكمه بين مانع ومبيح[3], فهو قياس على مختلف فيه، ومن شروط صحة القياس الاتفاق على حكم الأصل[4].

الدليل الخامس: قياس السعي في تحديد جنس الجنين على معالجة العقم الذي يمكن معالجته. فإنه لا خلاف بين أهل العلم في جواز السعي في معالجة العقم مع كونها سعيا في إيجاد الحمل وأخذا لأسباب حصوله[5].

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: أن العمل على تحديد جنس الجنين يتضمن منازعة الله تعالى في خلقه ومشيئته وما اختص به من علم ما في الأرحام، قال الله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ **[آل عمران:6]**.

(1) اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية ص 79.

(2)ينظر: التحبير شرح التحرير 3116/7 – 3125.

(3) طرح التثريب 60/7 – 61.

(4) ينظر: كشف الأسرار 333/3، شرح الكوكب المنير 27/4.

(5)ينظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (١٣).

وقد تقدم الجواب عن هذا الدليل أثناء مناقشة أدلة القول الأول وكذلك ما ذكر في المبحث الأول.

الدليل الثاني: أن العمل على تحديد جنس الجنين ضرب من ضروب تغيير خلق الله تعالى الذي هو من عمل الشيطان كما دل عليه قوله تعالى: ﴿ **وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا** ﴾[النساء:119].

وقد نوقش هذا الدليل بعدم التسليم، وذلك أن تحديد جنس الجنين لا يدخل في تغيير خلق الله تعالى ؛ وبيان ذلك أن جميع إجراءات عملية تحديد جنس الجنين في جميع صورها تكون قبل تكون الجنين وتخلقه، فلا تغيير فيها[1].

الدليل الثالث: أن في هذه العمليات كشف للعورة المغلظة، والتي لا يجوز أن يستباح النظر إليها من أجل هذه الرغبة لدى الزوجين [2].

وأجيب عن هذا الدليل بأن كشف العورة يجوز عند الحاجة.

يقول الدكتور خالد المصلح: "من المُسَلَّم أن بعض وسائل تحديد جنس الجنين تتطلب كشف العورة المغلظة. وهذا الكشف قد يندرج في الحاجة التي لا خلاف بين أهل العلم في أنه يجوز معها كشف العورة بقدرها"[3].

الدليل الرابع: أن القول بجواز العمل على تحديد جنس الجنين يفضي إلى

(1)ينظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (١٣).

(2)اختيار جنس الجنين، د. البار (9).

(3) رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين (13).

عدة مفاسد ومخاطر منها:

١- الإخلال بالتوازن الطبعي البشري في نسب الجنسين الذي أجراه الله تعالى في الكون الحكمة ورحمة. فإن كثيرًا من الناس قد يميل إلى جنس الذكور في المواليد لذلك (حذر خبراء في مجال الأخلاقيات من مخاطر وقوع اختلال سكاني بسبب هذه الطريقة فضلاً عن تجاوزات تسمح باختيار مميزات الأطفال الجسدية. ففي الصين والهند حيث يفضل الأهل إنجاب الذكور أدى إلى إجهاض الأجنة الإناث، وحتى قتل الأطفال) [1].

ويعزز هذا ما جاء في تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول كوريا (وما يثير القلق إلى حد كبير هو ممارسة تعيين جنس الجنين، والازدياد غير المناسب في نسبة البنين إلى البنات)[2].

٢- فتح المجال أمام العبث العلمي في خلق الإنسان وتكوينه، وهو أمر اتفق الناس على خطورته وشؤم عاقبته على البشرية.

٣- ما يمكن أن يقع من جراء بعض الطرق في عملية تحديد جنس الجنين من اختلاط الأنساب، وهذا من المفاسد الكبرى الناتجة عن هذه العملية[3].

4- ما يترتب على هذه العمليات من ازدياد نسبة التوائم المتعددة، ويرجع ذلك إلى عدد اللقاح الذي يعيده الطبيب إلى الرحم، ولحمل التوائم مضاعفات عديدة

---

(1) http://www.akhbar.ma/ 158 6.html

(2) تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الجمعية العامة- الدورة الخامسة والخمسون - الملحق رقم 40 (40/55A/)، ص 35. وقد جاءت الإشارة إلى هذه الإشكالية دون تقييدها ببلد معين في إعلان ومنهاج عمل بيجين في القرار(١) للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة المنعقد في بيجين خلال الفترة 4 -15 أيلول/سبتمبر.1995.

(3)ينظر: المسائل الطبية المستجدة 232/1.

على المرأة وعلى الأجنة[1].

5- الكلفة العالية لعمليات أطفال الأنابيب[2].

6- وجود عدد فائض من البويضات الملقحة، وهذا فيه العديد من المحاذير والإشكالات الفقهية، وقد خلص المجمع الفقهي إلى أن أهون الحلول هو ترك الفائض من البويضات الملقحة بلا عناية حتى تنتهي حياتها على الوجه الطبيعي[3].

٧- أن نسبة نجاح عمليات أطفال الأنابيب لا يتجاوز 10 % في كل محاولة [4].

٨- إذا حصل حمل فإنه يتعرض للإجهاض بنسبة أعلى من حالات الحمل الطبيعي [5].

٩- إن هذه العمليات قد تعرض المرأة لما يعرف بفرط تنبيه المبايض، وهي حالة خطيرة تصيب المرأة التي تتلقى مجموعة من الهرمونات التي تحرض المبيض الإفراز العديد من البويضات [6].

الترجيح:

وبعد هذا التطواف بين أدلة المانعين والمجيزين، يترجح للباحث أن الأصل في عمليات اختيار جنس الجنين هو المنع، وذلك لغلبة مفاسدها وكثرتها، وكذلك

(1)ينظر: اختيار جنس الجنين, د. البار (7).

(2)ينظر: المصدر السابق (6).

(3)ينظر: قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي, رقم 6/6/57 بتاريخ 17-23 شعبان, 1410هـ.

(4)ينظر: اختيار جنس الجنين، د. البار (6).

(5)ينظر: المصدر السابق (6).

(6)ينظر: المصدر السابق (٩).

احتياطاً لأمر الأنساب الذي ينبغي أن يراعَ فيه قاعدة سد الذرائع ما أمكن.

وبما أن الترجيح مبني على غلبة المفاسد، ومعتمد على قاعدة سد الذرائع فإنه إذا ما ترجحت المصلحة جاز التحكم بجنس الجنين، "وقاعدة سد الذرائع أنه إذا عارضه مصلحة راجحة قُدِّمت عليه" كما فيما لو كان الحامل لإجراء هذه العمليات هو تجنب الأمراض الوراثية التي تصيب جنس دون الآخر، أو لم يكن في اختيار جنس الجنين مفسدة تختص به كما في الحالات التي يجوز فيها الحمل عن طريق أطفال الأنابيب فلا مانع هنا من تحكم الطبيب بجنس الجنين؛ إذ إن المفاسد المتقدمة هي مترتبة على هذه العمليات في أصلها وليست مترتبة على فصل الحيوانات المنوية المذكرة والمؤنثة.

ويحسن هنا أن أذكر قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي المتعلق بمسألة اختيار جنس الجنين.

ونص القرار ما يلي:

"الحمد لله وحـده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٢٢- ٢٩/شوال / ١٩٢٨هـ التي يوافقها ٣٧/نوفمبر ٢٠٠٧م قد نظر في موضوع: (اختيار جنس الجنين)، وبعد الاستماع للبحوث المقدمة، وعرض أهل الاختصاص، والمناقشات المستفيضة.

فإن المجمع يؤكد على أن الأصل في المسلم التسليم بقضاء الله وقدره، والرضا بما يرزقه الله من ولد، ذكرا كان أو أنثى، ويحمد الله تعالى على ذلك، فالخيرة فيما يختاره الباري جل وعلا، ولقد جاء في القرآن الكريم ذم فعل أهل الجاهلية من عدم التسليم والرضا بالمولود إذا كان أنثى قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ

أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾ (النحل:58 – 59) ولا بأس أن يرغب المرء في الولد ذكرا كان أو أنثى، بدليل أن القرآن الكريم أشار إلى دعاء بعض الأنبياء بأن يرزقهم الولد الذكر، وعلى ضوء ذلك قرر المجمع ما يلي:

أولا: يجوز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية ؛ كالنظام الغذائي، والغسول الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة ؛ لكونها أسبابا مباحة لا محذور فيها.

ثانيا: لا يجوز أي تدخل طبي لاختيار جنس الجنين، إلا في حال الضرورة العلاجية في الأمراض الوراثية، التي تصيب الذكور دون الإناث، أو بالعكس، فيجوز حينئذ التدخل، بالضوابط الشرعية المقررة، على أن يكون ذلك بقرار من لجنة طبية مختصة، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من الأطباء العدول، تقدم تقريرًا طبيًا بالإجماع يؤكد أن حالة المريضة تستدعي أن يكون هناك تدخل طبي حتى لا يصاب الجنين بالمرض الوراثي، ومن ثم يعرض هذا التقرير على جهة الإفتاء المختصة لإصدار ما تراه في ذلك.

ثالثا: ضرورة إيجاد جهات للرقابة المباشرة والدقيقة على المستشفيات والمراكز الطبية التي تمارس مثل هذه العمليات في الدول الإسلامية، لتمنع أي مخالفة لمضمون هذا القرار، وعلى الجهات المختصة في الدول الإسلامية إصدار الأنظمة والتعليمات في ذلك.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه "[1].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وعلى سيدنا محمد ﷺ أزكى الصلوات والتسليمات، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة أرجو بها النجاة في الدنيا وبعد الممات، وبعد:

ففي خاتمة هذا البحث أدون بعض النتائج:

1- أن الله تعالى قسم بين العباد أرزاقهم، وقدر لهم ما يخرج من أصلابهم، فيهب لمن يشاء إناثا، ويهب لمن يشاء الذكور.

٢-أن على المسلم الرضا بما قسم الله.

3- أن اختيار جنس الجنين ليست مسألة العصر، أو وليدة الساعة بل إن الرغبة و باختبار جنس الجنين شغلت الناس منذ القدم.

4 - تكاد تتفق كلمة الفقهاء على أن اختيار جنس الجنين بالطرق الطبعية مباح، وأن اختيار جنس الجنين بالاعتماد على الجدول الصيني، أو الإجهاض محرم.

5- أن للعلماء في اختيار جنس الجنين بالطرق الطبية قولان الراجح منهما عدم الجواز لغير ضرورة طبية بسبب الأمراض التي تختص بجنس دون الآخر.

والحمد لله أولا وآخراً.

(1)قرارات الدورة التاسعة عشرة.